الأمم المتحدة A/CN.9/1262

الجمعية العامة

Distr.: General
28 April 2026
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة التاسعة والخمسون

نيويورك، 29 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026

الأعمال الاستكشافية بشأن المدفوعات الرقمية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

		الصفحة
أولا–	مقدمة	2
ثانيا–	ملخص الندوة المتعلقة بالمدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية، الجزء الأول (19–20 كانون الثاني/يناير 2026)	2
ألف–	المدفوعات ونظم الدفع: أمثلة على النهج المحلية	3
باء–	المبادرات والأعمال السياساتية الجارية في مجال المدفوعات الرقمية ونظم الدفع	4
جيم–	حقوق والتزامات الأطراف في نظم الدفع عبر الحدود والدفع بوصفها أداء للعقد	9
دال–	قابلية التشغيل التبادلي في المدفوعات الرقمية عبر الحدود	11
هاء–	إمكانية تحديث قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية	14
واو–	مناقشة مائدة مستديرة ونتائج الندوة	15
ثالثا–	تطورات إضافية	19
رابعا–	مسار العمل في المستقبل	20

280526 280526 V.26-06168 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة، في دورتها الثامنة والخمسين في عام 2025، في الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا في مجال المدفوعات الرقمية، استنادا إلى مقترح أيدته حكومتا سيراليون والمملكة العربية السعودية (A/CN.9/1229). وأشار المقترح إلى الأعمال السابقة التي اضطلعت بها الأونسيترال في مجال المدفوعات، وأقر بحدوث تطورات مهمة في أساليب ونظم الدفع، مما أدى إلى نمو هائل في المدفوعات الرقمية. وأشار المقترح أيضا إلى أحكام المدفوعات الرقمية أو الإلكترونية في اتفاقات التجارة الرقمية والصكوك ذات الصلة تتوخى عموما دعم تطوير مدفوعات إلكترونية كفؤة وآمنة ومأمونة عبر الحدود وتعزيز قابلية التشغيل التبادلي واعتماد المعايير الدولية أو مراعاتها. وبيَّن المقترح أن الأونسيترال، بفضل خبرتها في مجال التجارة الإلكترونية، مؤهلة لدعم تلك الجهود من خلال أعمالها المقبلة بشأن المدفوعات الرقمية.

2- وبعد المناقشة، رحبت اللجنة بالمقترح وطلبت من الأمانة الاضطلاع بأعمال استكشافية حول موضوع المدفوعات الرقمية. وتحقيقا لهذه الغاية، قررت اللجنة تنظيم ندوة لاستعراض المسائل والتحديات القانونية المتعلقة بالمدفوعات الرقمية، وتقييم الصكوك الدولية والإقليمية القائمة والجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى. وطُلب من الأمانة تقديم تقرير إلى اللجنة بشأن مدى استصواب وجدوى وضع معايير منسقة. وفي هذا السياق، أُكدت الحاجة إلى النظر بعناية في أوجه التقاطع مع الأطر التنظيمية القائمة بحيث تحدد الأعمال الاستكشافية بوضوح النطاق والمسائل القانونية التي يتعين معالجتها والتي تندرج ضمن ولاية اللجنة (A/80/17، الفقرات 267-270).

3- وبناء على ذلك، عُقدت الندوة المتعلقة بالمدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية (فيما يلي "الندوة") في فيينا من 19 إلى 22 كانون الثاني/يناير 2026، وتناولت هذين الموضوعين بهدف دفع عجلة العمل في هذا المجال، بما يتسق مع جهود الأونسيترال الرامية إلى توفير إطار قانوني تمكيني وإرشادات داعمة لرقمنة كامل سلسلة التجارة، التي تُعد المدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية مكونين أساسيين فيها. وتقدم هذه المذكرة تقريرا عن الجزء الأول من الندوة الذي ركز على المدفوعات الرقمية (الفصل الثاني) والتطورات الإضافية في الأعمال الاستكشافية (الفصل الثالث)، إلى جانب مسار العمل في المستقبل (الفصل الرابع).

4- ويُستخدَم مصطلحا "المدفوعات الرقمية" و"المدفوعات الإلكترونية" بالتبادل في هذه المذكرة للإشارة عموما إلى تحويل للقيمة يجريه دافع إلى مدفوع إليه من خلال وسيلة إلكترونية. وركزت الأعمال الاستكشافية، بما في ذلك الندوة، على هذه المدفوعات، بما في ذلك معاملات الدفع التي تُجرى بواسطة المنصات الرقمية. ولم تركز على العملات الرقمية، إلا بالقدر اللازم لتقييم الوضع فيما يتعلق بالتحديات القانونية مثل نهائية الدفع وإبراء الذمة من الالتزامات المالية. وترد معلومات إضافية عن المعلومات الأساسية والأهداف فيما يتعلق بالأعمال الاستكشافية بشأن المدفوعات الرقمية في الوثيقة A/CN.9/1261، التي أُعدت من أجل الندوة.

ثانيا- ملخص الندوة المتعلقة بالمدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية، الجزء الأول (19-20 كانون الثاني/يناير 2026)

5- كان الهدف من الجزء الأول من الندوة استبانة المسائل والتحديات والثغرات القانونية المحددة التي يمكن أن تسترشد بها الأونسيترال في أي أعمال تشريعية مقبلة بشأن المدفوعات الرقمية، مع التركيز على تحديد وتحليل الأطر القانونية الدولية والمحلية القائمة. وتضمن ذلك الجزء حلقات نقاش تناولت المسائل التالية: (أ) أمثلة على النهج المحلية المتعلقة بالمدفوعات ونظم الدفع؛ (ب) المبادرات والأعمال الجارية في مجال المدفوعات الرقمية ونظم الدفع؛ (ج) حقوق والتزامات الأطراف في نظم الدفع عبر الحدود والدفع بوصفه أداء للعقد؛ (د) قابلية التشغيل التبادلي في

المدفوعات الرقمية عبر الحدود؛ (هـ) إمكانية تحديث قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية (1992)[1]. وفيما يلي ملخص لتلك المناقشات، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة التلخيصي.

ألف- المدفوعات ونظم الدفع: أمثلة على النهج المحلية

6- استعرضت حلقة النقاش النهج القانونية المتبعة في بعض الدول، مع التركيز على الاتجاهات والتحديات المستجدة في مجال المدفوعات عبر الحدود.

اليابان

7- أُوضح كيف تُستخدم التحويلات الدائنة في المدفوعات الدولية لتجارة التجزئة في ظل الإطار القانوني الساري في اليابان، حيث يقوم المصدِر عادة بتكليف مصرفه بتحويل الأموال إلى مصرف المستفيد. ويوضح تعديلٌ أُجري مؤخرا على القانون المدني توقيتَ السداد، حيث ينص على أن السداد في حساب الإيداع يصبح ساري المفعول عندما يكتسب الدائن الحق في مطالبة المصرف بسداد المبلغ المودع. ومع أن المؤسسات المالية التي تقبل الإيداع (بشكل أساسي المصارف) مخولة بموجب قانون المصارف بإجراء عمليات تحويل الأموال، فإن قانون خدمات الدفع يمنح الكيانات غير المصرفية الحق في أن تقدم هي أيضا خدمات تحويل الأموال، مع توفير ضمانات معينة للمستخدمين وفرض سقوف للتحويلات. ويشمل نطاق قانون خدمات الدفع، منذ عام 2017، تبادل الأصول المشفرة غير المرتبطة بأي عملة، ومنذ عام 2023، العملات المستقرة. ومع ذلك، من المتوقع أن تخضع الأصول المشفرة قريبا لأحكام قانون الأدوات المالية والبورصات، حيث اعتُبر أن لها وظيفة الأصول المالية، لا وسائل الدفع.

8- ونوقشت مسألة إصدار النقود الإلكترونية ومسؤوليات المصارف والمؤسسات غير المصرفية على السواء في توفير أدوات الدفع المدفوعة مسبقا. ولوحظ أن المُصدر عندما يتلقى الأموال مقدما ويصدر نقودا إلكترونية بصفته تاجرا، يُعتبر أنه تم إبراء الذمة من الالتزام. كما يمكن أن تؤدي خدمات وكالات التحصيل دورا في هذه المعاملة. ويمكن للشركة المتلقية أن تفوض وكيلا لقبول المدفوعات نيابة عنها. وفي هذه الحالة، يُعتبر أن الدفع قد تم، وتُبرأ ذمة المستخدم من التزامه بمجرد تلقي الوكيل للأموال. ومن المتوقع تعديل قانون خدمات الدفع في عام 2026 لتصنيف خدمات التصويب عبر الحدود بأنها عمليات تحويل أموال، مما يقصر هذه الأنشطة على المصارف والمؤسسات المالية التي تقبل الإيداعات. وفيما يتعلق بعمليات استرداد الأموال، ذُكر أنها محظورة بشكل عام وأنه لا يجوز تحويل الأموال الإلكترونية القابلة للاسترداد إلا من خلال المصارف أو مشغلي خدمات تحويل الأموال.

سيراليون

9- شُرحت عملية التحول الجارية في سيراليون نحو المدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية في إطار خطة أوسع لتحقيق التحول الرقمي. ويدعم هذا التحول الاستخدام المتزايد للخدمات المالية بواسطة الأجهزة المحمولة والخدمات المصرفية الرقمية، إلى جانب التزام حكومي قوي بتيسير التجارة والمواءمة مع الأطر الدولية والإقليمية، بما في ذلك صكوك الأونسيترال، إلى جانب البروتوكول الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة

(1) سجل أكثر من 235 مشاركا في الندوة. الصفحة الشبكية للندوة، التي تتضمن روابط للبرنامج وسيرا ذاتية موجزة للمتحدثين والميسرين، متاحة على الرابط: https://uncitral.un.org/en/paymentspaperlesstrade. وقد بُثت الندوة عبر قناة الأمم المتحدة التلفزيونية على شبكة الإنترنت.

الحرة القارية الأفريقية (بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية)[2]. وينص قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2019 على الاعتراف القانوني بالسجلات والعقود والتوقيعات الإلكترونية، في حين يرسي قانون نظم الدفع الوطنية لعام 2022 إطارا شاملا لنظم الدفع. وتجسد هذه التدابير مبادئ الأونسيترال، بما في ذلك اتباع نهج محايد تكنولوجيا.

10- ولوحظ أن سيراليون استحدثت بنية تحتية قابلة للتشغيل التبادلي في مجال المدفوعات الرقمية على الصعيد المحلي تتيح إجراء معاملات آنية بين المصارف ومقدمي الخدمات المالية بواسطة الأجهزة المحمولة. ويُعكف حاليا على مواءمة النظم الوطنية مع بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية، بما يدعم التجارة الرقمية عبر الحدود ونظم الدفع القابلة للتشغيل التبادلي، حيث ذُكر أن هذه التطورات تسهم في تعزيز الشمول المالي والكفاءة، إلى جانب تعزيز مشاركة القطاع الخاص. لكن ما زال هناك تحديات، منها التقييدات المتعلقة بالبنية التحتية، وانخفاض مستوى الدراية الرقمية، والمخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات. كما شُدد على ضرورة مواصلة بناء القدرات المؤسسية. وأشير إلى أن الجهود المقبلة ستركز على تعزيز تنفيذ الأطر الإقليمية، وتوسيع نطاق ربط نظم الدفع عبر الحدود، وتحسين التنسيق، وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم.

السلفادور

11- أُوضح أن السلفادور أخذت بنهج شامل ومنسق لوضع أطر عمل تهدف إلى تسهيل المدفوعات الرقمية، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير في مجال الشمول المالي وكفاءة نظم الدفع. وتستند هذه الإنجازات إلى إطار قانوني ومؤسسي عريض، يشمل لوائح تنظيمية تتعلق بنظم الدفع والتجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية وحماية المستهلك وأمن البيانات والاعتراف القانوني بالنقود الرقمية، بما في ذلك العملات المشفرة. وتسهم الإصلاحات التي تهدف إلى تبسيط إجراءات فتح الحسابات، وتوسيع نطاق الوصول إليها عبر القنوات الرقمية، وتشجيع المدفوعات الإلكترونية، في زيادة استخدام الخدمات المصرفية. ويؤدي مصرف الاحتياطي المركزي دورا رئيسيا على الصعيد المحلي في الإشراف على نظم الدفع وتشغيلها، بما في ذلك نظام التسويات الإجمالية الآنية الذي أدى إلى تقليص كبير في مدة معالجة المعاملات.

12- وأُوضح كذلك أن الابتكارات العملية، مثل نظام "ترانسفر 365"، سمحت بإجراء مدفوعات رقمية فورية ومنخفضة التكلفة ومتاحة على نطاق واسع، مما أدى إلى تحقيق مستويات عالية من الاستخدام بين السكان وتسهيل مجموعة واسعة من المعاملات، بما في ذلك التحويلات المالية ودفع الفواتير والعمليات التجارية. ويتضمن النظام عناصر أساسية تتعلق بالأمن والثقة وحماية المستهلك، بما في ذلك التوقيعات الإلكترونية، وتدابير حماية البيانات، ومراقبة إنصاف الشروط التعاقدية. وتُظهر تجربة السلفادور كيف يمكن أن تتضافر الأطر القانونية المتكاملة والتنسيق المؤسسي والبنية التحتية الرقمية لتعزيز الشمول المالي وزيادة كفاءة نظم الدفع ودعم التنمية الاقتصادية الأوسع.

باء- المبادرات والأعمال السياساتية الجارية في مجال المدفوعات الرقمية ونظم الدفع

13- هدفت حلقة النقاش إلى إجراء تقييم للمبادرات السياساتية الدولية والإقليمية الحديثة المتعلقة بالمدفوعات، واستبانة المسائل التي قد تكون ذات صلة بنص جديد للأونسيترال بشأن المدفوعات الرقمية أو المجالات التي يمكن أن توفر فيها نصوص الأونسيترال البنية التحتية القانونية اللازمة من أجل دعم وضع معايير دولية تيسر المدفوعات الرقمية عبر الحدود التي تتسم بالكفاءة والأمن والشمول. كما قيَّمت اللجنة أحدث

(2) انظر: https://au.int/sites/default/files/treaties/45079-treaty-EN_AfCFTA_Protocol_on_Digital_Trade.pdf.

الاتجاهات القانونية والسياساتية المستجدة بشأن مسائل مثل معاملة العملات الرقمية المستخدمة في المدفوعات عبر الحدود، ولا سيما العملات المستقرة والعملات الرقمية للمصارف المركزية لأغراض التسوية وغيرها، والتكامل بين عمليات التسويات وتمويل التجارة ونقل ملكية البضائع.

مبادرة التدفق الحر والموثوق للبيانات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

14- أُوضح أن مبادرة التدفق الحر والموثوق للبيانات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشجع حركة البيانات الشخصية وغير الشخصية عبر الحدود مع ضمان معايير عالية للخصوصية وحماية البيانات[3]. وقد فُعِّل هذا المفهوم من خلال "مجتمع خبراء التدفق الموثوق لبيانات المعاملات"، الذي يضم خبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال وصانعي السياسات والسلطات الوطنية. وشُكل فريق عامل للتواصل مع القطاع الخاص والمنظومة العالمية المتعلقة بالمدفوعات عبر الحدود، أعدَّ في عام 2025 استبيانات وأجرى مقابلات متابعة مع منشآت الأعمال. كما تعاونت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع مجلس تحقيق الاستقرار المالي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تنظيم منتدى بيانات المدفوعات عبر الحدود، وهو منصة تتيح للسلطات الوطنية مناقشة المدفوعات ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية البيانات[4].

15- ولوحظ أن المشاورات مع منشآت الأعمال كشفت معلومات مهمة. ففيما يتعلق بعمليات التدقيق المتعلقة بالجزاءات وكشف حالات الاحتيال، يُعد تدفق البيانات عبر الحدود أساسيا لمكافحة الاحتيال، لكن هناك أوجه عدم يقين قانوني، مثل الاحتجاج بأسس مبهمة مثل المصلحة المشروعة في معالجة البيانات وتباين تفسيرات مفهوم إخفاء الهوية، تفرض تحديات كبيرة. وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دعت منشآت الأعمال إلى وضع أسس قانونية واضحة وأدوات امتثال استباقية، إلى جانب بنود تعاقدية موحدة وحلول لضمان الملاءمة الإقليمية لتسهيل عمليات نقل البيانات على الصعيد العالمي. وهناك تزايد في اعتماد التكنولوجيات المعززة للخصوصية وأدوات الذكاء الاصطناعي، على الرغم من أن التكلفة وقابلية التعميم وعدم اليقين التنظيمي ما زالت تشكل عقبات. وأكدت منشآت الأعمال أن التدفق الحر والموثوق للبيانات أمر حيوي لكشف الاحتيال القائم على الذكاء الاصطناعي ولضمان المرونة التشغيلية والكفاءة، وأن التجزؤ التنظيمي يمكن أن يعوق التقدم التكنولوجي والتعاون العالمي في مجال المدفوعات عبر الحدود.

نظم الدفع الرقمية ومنظمة التجارة العالمية/الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات

16- شُرحت بعد ذلك كيفية تناول مسألة المدفوعات الرقمية في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات التابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي ينظم التجارة العالمية في الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات الدفع. ويشمل الاتفاق أربع طرائق للتوريد: التوريد عبر الحدود (الطريقة 1)، الاستهلاك في الخارج (الطريقة 2)، الوجود التجاري (الطريقة 3)، ووجود أشخاص طبيعيين (الطريقة 4). وشُدد على أن الطريقتين 1 و3 هما الأكثر صلة بتقديم خدمات الدفع الرقمية. وسُلط الضوء على المرفق المتعلق بالخدمات المالية وعلى التفاهم بشأن الخدمات المالية من الاتفاق (اللذين اعتمدهما 31 عضوا في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي) باعتبارهما إطارين رئيسيين يتيحان لمقدمي الخدمات المعتمدين تقديم خدمات مالية جديدة، بما في ذلك خدمات الدفع الرقمية. وصُنفت خدمات الدفع على وجه التحديد ضمن فئة "خدمات الدفع وتحويل

(3) انظر www.oecd.org/en/about/programmes/data-free-flow-with-trust.html.

(4) انظر www.fsb.org/2025/05/forum-on-cross-border-payments-data-convenes-for-the-first-time/.

الأموال" في مرفق الاتفاق، كما أصبح يُنظر إلى المدفوعات الرقمية بشكل متزايد على أنها طريقة جديدة لتقديم الخدمات المالية.

17- وأُوضح أن الطريقة 1 (التوريد عبر الحدود) تتناول بشكل أساسي خدمات الدفع عبر الحدود، مثل التحويلات المصرفية، والمدفوعات بواسطة البطاقات، والمحافظ الرقمية، والمدفوعات بواسطة الأجهزة المحمولة، والمدفوعات بواسطة تكنولوجيا سلسلة الكتل (البلوكتشين)، ومنصات التعاملات بين المؤسسات التجارية. أما معاملات الدفع المحلية، ولا سيما تلك التي تنطوي على معالجة محلية، فاعتُبرت ذات صلة، خاصة عند ربطها بالطريقة 3 (الوجود التجاري)، التي ينشئ فيها مقدمو خدمات الدفع عمليات داخل ولاية قضائية معينة. ورغم أن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات يوفر إطارا للتجارة في خدمات الدفع، فإن هناك تباينا كبيرا في عمق ونطاق التزامات الأعضاء. ولم توضع أي مبادئ تنظيمية محددة لخدمات الدفع في إطار منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى مبادرة البيان المشترك بشأن التجارة الإلكترونية[5]، المعروفة باسم اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، باعتبارها جهدا تكميليا يهدف إلى تعزيز المدفوعات الإلكترونية الآمنة والفعالة والقابلة للتشغيل التبادلي، وتشجيع عدم التمييز في الوصول إلى نظم الدفع، ودعم الابتكار والمنافسة في مجال المدفوعات الرقمية.

نظم الدفع الرقمية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا

18- قُدم عرض عن تطور نظم الدفع الرقمية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تزداد أهميةً في دعم الاقتصاد الرقمي والشمول المالي والتجارة عبر الحدود. ولوحظ أن عوامل مثل وجود أعداد كبيرة من السكان الذين لا يملكون حسابات مصرفية، وانتشار استخدام الأجهزة المحمولة، والمشاركة القوية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، قد دفعت إلى التوسع السريع في استخدام المدفوعات الرقمية. وقد أُطلقت عدة مبادرات تابعة لرابطة آسيان، مثل إطار سياسات المدفوعات وربط المدفوعات الإقليمية وإطار المعاملات بالعملة المحلية، بهدف تعزيز المعاملات عبر الحدود، وخفض التكاليف المرتبطة بها، وتيسير تعميم حلول التكنولوجيا المالية. وعلى الصعيد المحلي، اتبعت رابطة آسيان نهجا متنوعة في تطوير نظم الدفع الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك نظام QRIS الإندونيسي الذي عمل على توحيد معايير الدفع باستخدام رموز الاستجابة السريعة (QR)، والنموذج التنظيمي في سنغافورة الذي يشجع على الابتكار ويضمن في الوقت نفسه أمن المدفوعات الرقمية، ونظم رموز الاستجابة السريعة عبر الحدود في تايلند وماليزيا التي تسهل عمليات الدفع بين البلدين، إلى جانب منصة "مايا" الفلبينية التي تضم في منصة واحدة المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية والعملات المشفرة والاستثمارات الصغرى.

19- وذُكر كذلك أن اتفاقات التجارة الحرة تدعم تيسير التجارة الرقمية من خلال أحكام تتعلق بالتوثيق الإلكتروني وحماية المستهلك. وعُزي التقدم المحرز في مجال ربط رموز الاستجابة السريعة عبر الحدود إلى مبادرات تنفذها المصارف المركزية، حيث يسعى الاتفاق الإطاري للاقتصاد الرقمي التابع لرابطة آسيان إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادرات بهدف تحقيق قابلية التشغيل التبادلي للمدفوعات على الصعيد الإقليمي[6]. ولا تزال هناك تحديات قائمة، منها التفاوت في تطبيق المعايير الموحدة، والتجزؤ التنظيمي، ومحدودية البنية التحتية والقدرات التنظيمية، إلى جانب المخاوف الأمنية المستمرة المتعلقة بالكشف غير المأذون به عن البيانات ومخاطر الاحتيال. ومن أبرز النقاط التي استُخلصت أن النهج التدريجي الذي اتبعته

(5) انظر https://yamaraja.work/english/tratop_e/ecom_e/joint_statement_e.htm.

(6) انظر www.eria.org/uploads/media/policy-brief/FY2023/Understanding-the-ASEAN-Digital-Economy-Framework-Agreement.pdf.

رابطة آسيان سمح بتطوير مشاريع تجريبية وبناء الثقة في الإطار قبل وضع قواعد إلزامية. ومن النقاط الأخرى أنه يمكن تحقيق التكامل الإقليمي وفي الوقت نفسه الحفاظ على الاستقلالية المحلية، من خلال إدراج مبادئ الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في اتفاقيات التجارة الحرة لرابطة آسيان. ولوحظ أن هذا النهج يحقق قابلية التشغيل التبادلي دون فرض توحيد صارم.

مساهمة البنك الدولي في تعزيز المدفوعات عبر الحدود

20- أُوضح أن البنك الدولي يعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال دعم الحكومات في وضع أطر سياسية وتنظيمية مؤاتية، تشمل تحديث البنى التحتية للمدفوعات وتقديم خدمات استشارية بشأن النظم القابلة للتشغيل التبادلي وتدابير حماية المستهلك. فالمدفوعات الرقمية أصبحت، وبشكل متسارع، المعيار السائد لدى غالبية سكان العالم، بما في ذلك في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، بما في ذلك التكاليف المرتفعة المرتبطة بالمدفوعات عبر الحدود والتأخر في إتاحة الأموال. ومن المكونات الأساسية لنجاح منظومات الدفع وجود حوكمة قوية وسهولة الوصول والرقابة ووضوح قواعد السوق.

21- وأُوضح أن نظام الدفع الدولي يمر بتحول من قابلية تشغيل تبادلي محلية إلى أخرى عابرة للحدود، بالاسترشاد بخريطة طريق مجموعة العشرين لتعزيز المدفوعات عبر الحدود (خريطة طريق مجموعة العشرين)[7]، التي يقودها مجلس تحقيق الاستقرار المالي ومصرف التسويات الدولية. وقد استبانت خريطة طريق مجموعة العشرين التحديات الرئيسية التي تعترض تحقيق هذا التحول، مثل ارتفاع التكاليف وبطء المعاملات ومحدودية الوصول ونقص الشفافية في المدفوعات عبر الحدود. وتقترح خريطة الطريق إجراءات تهدف إلى تحقيق قابلية التشغيل التبادلي والاتساق التنظيمي وتعزيز تدابير التدقيق. وأشير إلى الاحتيال في نظم الدفع السريع، ولوحظ أن هذه المسألة تتطلب توخي الحذر الشديد من جانب المستخدمين، وتوفير خدمات تحقق فعالة، والتعاون بين الجهات المعنية في القطاع، وإرساء إطار واضح للمسؤولية من أجل حماية المستخدمين. وعُدَّ هذا النهج المنسق ضروريا لتقليص العوائق وتحسين كفاءة المعاملات عبر الحدود. واعتُبر الحفاظ على ثقة المستخدمين من خلال توفير الأمان وضمان الشمول أولوية، وأُوصي بأن تعزز هياكل الحوكمة المنافسة وتبادل البيانات من أجل الارتقاء بجهود منع الاحتيال.

فريق خبراء مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص المعني بالعملات الرقمية للمصارف المركزية

22- نوقشت أعمال فريق خبراء مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص المعني بالعملات الرقمية للمصارف المركزية[8]. وقد أنشأ مؤتمر لاهاي فريق الخبراء في عام 2024 بهدف دراسة مسائل القانون الدولي الخاص الناشئة عن استخدام وتحويل العملات الرقمية للمصارف المركزية عبر الحدود. وقد حدد فريق الخبراء مسألتين رئيسيتين في هذا الصدد، هما: الولاية والاختصاص القضائيان والقانون المنطبق. وفيما يتعلق بالولاية والاختصاص القضائيين، شُدد على أن نظم الدفع الرقمية، ولا سيما تلك التي تشمل العملات الرقمية للمصارف المركزية، تشكل تحديا للافتراضات الإقليمية التقليدية، حيث إن الطبيعة الموزعة لمعاملات العملات الرقمية للمصارف المركزية (التي تمتد عبر منصات المصارف المركزية والوسطاء والروابط عبر الحدود) تثير تساؤلات حول المحاكم أو السلطات المختصة بالفصل في المنازعات. ويعكف فريق الخبراء على رسم صورة لكيفية انطباق المبادئ الحالية المتعلقة بالولاية والاختصاص القضائيين على هذه السيناريوهات، وفي الوقت نفسه استبانة الثغرات أو التداخلات المحتملة التي قد تؤدي إلى التجزؤ أو الإجراءات المتوازية أو عدم اليقين

(7) انظر www.fsb.org/uploads/P091025-1.pdf.

(8) انظر www.hcch.net/en/projects/legislative-projects/cbdcs/.

القانوني. وفيما يتعلق بالقانون المنطبق، أُوضح أن فريق الخبراء يدرس العلاقات القانونية والمراحل التي تنطوي عليها مدفوعات العملات الرقمية للمصارف المركزية، إلى جانب المسائل القانونية المختلفة التي تنشأ في سياق المعاملات عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية للمصارف المركزية (مثل الالتزامات التعاقدية وحقوق الملكية ونهائية الدفع)، وكيفية تأثيرها على حرية الأطراف في اختيار القانون المنطبق. وأُكد أن عدم اليقين في هذه المجالات يقوض الثقة وقد يثني عن استخدام العملات الرقمية للمصارف المركزية في المعاملات عبر الحدود.

23- ولوحظ أن فريق الخبراء يعمل على إعداد إرشادات تفسيرية لمعالجة المسائل المستبانة، بالتعاون الوثيق مع مصرف التسويات الدولية (لضمان اتساق المصطلحات على وجه التحديد) وبما يتماشى مع القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. كما أن فريق الخبراء ينظر في مدى استصواب وجدوى وضع صك تشريعي في المستقبل، بهدف ضمان الاعتراف بالمفعول القانوني للمدفوعات الرقمية بطريقة متسقة في مختلف الولايات القضائية.

ظهور "النقود الذكية"

24- أُوضح أن النقود في طور أن تصبح "نقودا ذكية"، ويأتي ذلك مدفوعا بالتطور المتزامن للعملات المشفرة والعملات المستقرة والودائع المتوكنة والعملات الرقمية للمصارف المركزية ووكلاء الذكاء الاصطناعي. وقد أصبحت المدفوعات قابلة للبرمجة بشكل متزايد، وفي بعض الحالات، قابلة للتنفيذ التلقائي، سواء من خلال العقود الذكية أو وكلاء ذكاء اصطناعي مستقلين قادرين على بدء المعاملات وإتمامها. وتركز حالات الاستخدام الحالية على قابلية البرمجة والسرعة وقابلية التشغيل التبادلي، بما في ذلك عمليات تحويل الأصول المؤتمتة، وتسوية المعاملات بشكل أسرع وبمخاطر أقل، والتطبيقات العابرة للحدود مثل التحويلات المالية وإدارة السيولة. ورغم أن هذه الابتكارات تحقق مكاسب في الكفاءة، فإنها تعمل عادة جنبا إلى جنب مع نظم الدفع التقليدية، ولا تحل محلها، كما أنها تواجه تحديات كبيرة، لا سيما في تحقيق قابلية التشغيل التبادلي عبر المنصات والأدوات المختلفة.

25- وأُوضح أن هذه التطورات أدت إلى ظهور مجموعة من المسائل المستحدثة في مجال القانون الخاص، لا سيما في السياقات العابرة للحدود. وتشمل هذه المسائل تحديد الصفة القانونية وحقوق الملكية في الأصول الرقمية، وإسناد المسؤولية في حالات فشل المعاملات أو أعطال النظم المؤتمتة، إلى جانب المسائل الجوهرية المتعلقة بإبرام العقود والموافقة والإنفاذ فيما يتعلق بالعقود الذكية والمعاملات القائمة على الذكاء الاصطناعي. ولا يزال هناك غموض بشأن نهائية التسوية والاعتراف بهذه المعاملات في الولايات القضائية المختلفة، مع ظهور تحديات أكثر تعقيدا في البيئات اللامركزية تماما. ورئي أن أي أطر دولية يمكن وضعها مستقبلا ينبغي أن تكون محايدة من الناحية التكنولوجية ومحايدة من حيث نماذج الأعمال ومتناسبة، وذلك بهدف دعم الابتكار والنمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه ضمان اليقين القانوني والاتساق في مختلف الولايات القضائية وحماية المستخدمين، وأن من الضروري مواصلة التنسيق الدولي لمواكبة تطور هذه التكنولوجيات.

المشاريع التجريبية الأخيرة وعمليات النشر في السوق

26- قُدمت ملاحظات من منظورين مختلفين ولكنهما متكاملان: '1' الدروس القانونية والتشغيلية المستفادة من مشروع تجريبي رائد للتجارة الإلكترونية الشاملة والقابلة للتشغيل التبادلي بين بكين وسنغافورة ("المشروع التجريبي")[9]، أدمج عملية الدفع في تلك المنظومة؛ '2' تجارب السوق مع استخدام العملات

(9) انظر www.imda.gov.sg/resources/press-releases-factsheets-and-speeches/press-releases/2023/china-sg-paperless-trade-successfully-piloted.

المستقرة كأدوات للدفع. وقد أثبت المشروع التجريبي قابلية التشغيل التبادلي العملية لنظم التجارة الرقمية من خلال نجاح الربط بين شبكة سلاسل الكتل الصينية AEOTradeChain وإطار توحيد المقاييس السنغافوري TradeTrust. وأتاح هذا الربط حركة سندات الشحن الإلكترونية، الممثَّلة في شكل رموز غير قابلة للاستبدال، بسلاسة عبر مختلف منصات سلاسل الكتل والولايات القضائية. وتمكنت الحلول القائمة على سلاسل الكتل من معالجة الشواغل التجارية الرئيسية، بما في ذلك أمن البيانات والخصوصية، من خلال آليات مثل التحقق القائم على التجزئة (الهاش) والوصول الخاضع للرقابة إلى المعلومات التجارية الحساسة. ولوحظ أن تحقيق قابلية التشغيل التبادلي في التجارة الرقمية لا يتطلب التوافق التكنولوجي فحسب، بل يتطلب أيضا وجود أطر قانونية منسقة ومعايير دولية.

27- ومن وجهة نظر تجربة السوق، لوحظ أن العملات المستقرة والودائع المتوكنة والعملات الرقمية للمصارف المركزية تطوَّر بصورة متزايدة بوصفها أدوات تكميلية ضمن منظومة دفع رقمية متعددة الطبقات، مع إمكانية تعزيز المدفوعات عبر الحدود بشكل كبير من خلال تقليص تأخيرات التسوية وخفض التكاليف وتحرير السيولة العالقة في نظم المصارف المراسلة القائمة. وتُستخدم العملات المستقرة بثلاث طرائق رئيسية: '1' تسهيل وتسريع عمليات التسوية عبر الحدود بين الأطراف المقابلة؛ '2' دعم إدارة الخزانة والسيولة من خلال تقليل الأموال غير المستغلة؛ '3' إتاحة طبقة توفيق محايدة لمواءمة توقيت المعاملات وتقليل حالات عدم التوافق التشغيلي.

28- وفي هذا الصدد، استُبينت ثلاث مسائل قانونية رئيسية: '1' متى يُعتبر الدفع نهائيا وغير قابل للإلغاء؛ '2' ما إذا كان تحويل العملة المستقرة يُعتبر إبراءً ذمةٍ قانونيا من التزام أساسي، '3' كيفية إسناد المسؤولية في حالات الأخطاء أو أعطال النظام. ولا يزال هناك غموض فيما يتعلق بنهائية الدفع، وقد يحدث ذلك في مراحل مختلفة من عملية إجراء المعاملة وفي إطار نظم قانونية مختلفة، وكذلك فيما يتعلق بالاعتراف بأن مدفوعات العملات المستقرة تشكل إبراء ذمة من الالتزامات، مما قد يؤدي إلى نشوء التزامات تبعية. ويؤدي الافتقار إلى أطر واضحة لإسناد المسؤولية في النظم اللامركزية إلى ظهور تحديات في مجالي تقييم المخاطر والتأمين. وتعتمد قابلية توسيع نطاق العملات المستقرة في المدفوعات عبر الحدود على وضع أطر قانونية واضحة ومحايدة من الناحية التكنولوجية يمكن تطبيقها بشكل متسق في مختلف الولايات القضائية، مما يعزز القدرة على التنبؤ والثقة والتكامل مع النظم المالية القائمة.

جيم- حقوق والتزامات الأطراف في نظم الدفع عبر الحدود والدفع بوصفها أداء للعقد

29- ركزت جلسة النقاش على حقوق والتزامات الأطراف، والعواقب المترتبة على فشل عمليات تحويل القيمة في المدفوعات عبر الحدود أو حدوث أخطاء فيها أو تأخرها، والتفاعل بين طرائق الدفع والوفاء بالالتزام بالدفع بموجب قانون العقود.

المشهد المتجزئ

30- لوحظ أن المدفوعات عبر الحدود تتم، على العكس من المعاملات المحلية، في بيئة قانونية وتنظيمية مجزأة، تتسم بتباين المعايير ونظم الامتثال، مما يزيد المخاطر التشغيلية والتكاليف وحالات عدم اليقين فيما يتعلق بالمسؤولية وتسوية المنازعات. وللتغلب على هذه التحديات، لوحظ أن الرقمنة عامل تمكيني حاسم، حيث ساهمت تكنولوجيات مثل أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي وسلاسل الكتل وواجهات برمجة التطبيقات في توحيد البيانات وتعزيز إمكانية التتبع وأتمتة الامتثال. وتوفر رقمنة عمليات الدفع مجموعات بيانات منظمة

وأكثر ثراء تسهم في دعم عمليات التحقق (اعرف عميلك)، وتقييم مخاطر الائتمان، وتحليل رأس المال التنظيمي، كما تسهم في تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

31- وأُوضح أن المشهد الحالي، الذي يتسم بانتشار مقدمي خدمات وتكنولوجيات وشبكات جديدة في مجال المدفوعات (مثل المحافظ الإلكترونية والمنصات الرقمية)، جعل الإطار القانوني الحالي غير كاف. ودُلِّل على استمرار حالة عدم اليقين القانوني من خلال مثالين: '1' تشغيل المحافظ الإلكترونية، حيث تحدد الشروط التعاقدية نهائية الدفع (انظر، على سبيل المثال، قضية *تشن ضد PayPal* لعام 2021)[(10)]، غالبا على نحو يضر بمصلحة البائعين الذين يواجهون مشاكل في التدفقات النقدية وتفاوتا في مستويات الحماية من ولاية القضائية لأخرى؛ '2' قطاع العملات المشفرة وسلاسل الكتل، حيث يُظهر التفاوت في آليات ضمان نهائية المعاملات (الاحتمالية مقابل الحتمية) ونقاط الضعف التقنية (مثل حادثة الإنفاق المزدوج للبتكوين في عام 2013) الافتقار إلى معايير واضحة بشأن المسؤولية والتحقق. ويؤدي التباين في الاعتراف القانوني وقابلية الإنفاذ وتوزيع المخاطر إلى فرض أعباء كبيرة على منشآت الأعمال، ولا سيما المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تُجري معاملات عبر الحدود، كما أنه يعوق النمو الاقتصادي، بل قد يؤدي إلى الاستمرار في استخدام الأوراق كبديل من أجل ضمان اليقين القانوني، بدلا من تحقيق الكفاءة.

الحاجة إلى نهج منسق ومحايد تكنولوجيا إزاء نهائية الدفع

32- أُوضح أن هذه التحديات تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج منسق ومحايد تكنولوجيا إزاء نهائية الدفع. ويمكن أن يستند هذا النهج، على سبيل المثال، إلى القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والقانون التجاري الموحد للولايات المتحدة، ولا سيما أنهما يقدمان مفهوما متحوطا للتطورات المستقبلية لـ"السيطرة" على السجلات الإلكترونية بوصفها دليلا على الملكية، وهو ما يمكن أن يشكل أساسا لنهائية الدفع في المجال الرقمي. وذُكرت مبادرات أخرى، مثل لائحة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات الفورية ولائحة خدمات الدفع، بوصفهما مثالين عمليين على التوحيد في مجال نظم الدفع من خلال المعالجة الآنية وآليات التحقق القابلة للتشغيل التبادلي (مثل أنظمة "التحقق من المستفيد").

نهائية الدفع في التحويلات الدائنة والتحويلات المدينة الدولية

33- لوحظ أن قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية يتناول مسألة نهائية الدفع، حيث يُعتبر أن التحويل الدائن تم عندما يقبل مصرف المستفيد أمر الدفع. ومع ذلك، تَصدر العملات المستقرة عموما في شكل توكنات مسجلة في سلسلة كتل، ويحدث تحويل العملات المستقرة عندما يصدر الدافع تعليمات لمحفظته الإلكترونية، أو إلى الجهة الوديعة، بإرسال التوكنات إلى عنوان محفظة المستفيد، ثم تسجَّل المعاملة بعد ذلك في سلسلة الكتل ذات الصلة. وفي العادة لا يُعتبر تحويل العملات المستقرة قد تم إلا بعد تأكيد المعاملة وتسجيلها بشكل لا رجعة فيه في سجل سلسلة الكتل. فمجرد بدء المعاملة أو قبولها ليس كافيا؛ بل إن السجل الموجود في سلسلة الكتل ذات الصلة قد يكون العامل الحاسم في إتمام التحويل.

34- ولوحظ كذلك أن المدفوعات الدولية لتجارة التجزئة أصبحت تُجرى بشكل متزايد عن طريق التحويلات الدائنة والمدينة على السواء، مع تزايد أهمية التحويلات المدينة في المعاملات عبر الحدود. ولا يزال توقيت اعتبار التحويلات المدينة عبر الحدود نهائية غير واضح. فرغم أن عملية الدفع تُعتبر قد تمت بمجرد قيد المبلغ في حساب التاجر، فإن هذا التوقيت قد لا يظهر للدافع أو للمُصدر في الخارج، ورئي أن الدافع والمُصدر

(10) انظر https://law.justia.com/cases/california/court-of-appeal/2021/a158118.html.

لا ينبغي أن يتحملا احتمال إعسار متلقي المدفوعات. ولمعالجة هذه المسألة، اقتُرح أن يُعتبر التزام الدافع منقضيا بمجرد إتمام المعاملة، وأن ينعكس هذا النهج في الاتفاقات المبرمة بين الأطراف ذات الصلة.

المدفوعات الرقمية واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع

35- نوقشت مسألة تزايد استخدام العملات الرقمية أو الأصول الرقمية الأخرى في عمليات الدفع بموجب عقود البيع. وبُحث فيما إذا كان تبادل السلع مقابل هذه العملات أو الأصول يمكن أن يشكل عقد بيع بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع). ورغم أن اتفاقية البيع لا تُعرِّف مصطلحات مثل "عقد البيع" أو "دفع الثمن"، فقد أشير إلى أن المادتين 30 و53 تحددان الالتزامات الأساسية للطرفين، حيث يتعين على البائع تسليم البضائع ونقل ملكيتها، بينما يتعين على المشتري دفع الثمن واستلام البضائع. وقيل إن مدى انطباق اتفاقية البيع على المعاملات التي تنطوي على عملات أو أصول رقمية يعتمد على تفسير عبارة "دفع الثمن" وطبيعة الأصل المعني، بما في ذلك ما إذا كان يمكن اعتبار العملات أو الأصول الرقمية "دفعا للثمن" صحيحا بموجب المادة 53.

36- واستنادا إلى التفسير الدولي الموحد لاتفاقية البيع، قيل إن "دفع الثمن" يجب أن يتم باستخدام النقود. لكن الفهم الضيق لمفهوم "النقود" قد يستبعد العملات غير الصادرة عن الدولة والمقبولة على نطاق واسع، مما يحد من انطباق اتفاقية البيع على أنواع معينة من العملات الرقمية بخلاف العملات الرقمية للمصارف المركزية. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يضمن الفهم الأوسع (أي ذلك الذي يفهم المال بوصفه وسيلة للتبادل ووحدة للحساب ومخزنا للقيمة) شمول العملات المستقرة والعملات المشفرة المستخدمة كوسيلة للدفع في المعاملات التجارية ضمن مفهوم "دفع الثمن"، مع استبعاد أصول مثل الرموز غير القابلة للاستبدال وعملات الميم، التي تفتقر إلى هذه الوظائف النقدية. وذُكر توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المحتوى الرقمي باعتباره مثالا ذا صلة، فهو يعرِّف مصطلح "السعر" بأنه يشمل التمثيلات الرقمية للقيمة، كما يشمل صراحةً العملات الافتراضية. في حين أن العملات الرقمية للمصارف المركزية والعملات المستقرة قد تندرج بسهولة أكبر ضمن نطاق "دفع الثمن" عند الأخذ بتفسير واسع، فإن وضع العملات المشفرة يظل غير واضح، مع وجود حجج أقوى تؤيد إدراجها عند استخدامها في المعاملات التجارية. ورئي في نهاية المطاف أن اتفاقية البيع قابلة للتكيف مع الابتكارات الحديثة في مجال المدفوعات الرقمية، مما يعزز استمرار أهميتها في المشهد الرقمي الحالي.

دال- قابلية التشغيل التبادلي في المدفوعات الرقمية عبر الحدود

37- كان الهدف من جلسة النقاش بحث مسائل قابلية التشغيل التبادلي لاستبانة أي تحديات أو ثغرات قانونية، وتقييم ما إذا كان قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود يمكن أن يشكل حجر أساس عمليا لمعالجة المسائل المتعلقة بالهوية الرقمية والثقة في سياق المدفوعات الرقمية.

38- وفي البداية، لوحظ أن تحقيق قابلية التشغيل التبادلي في المدفوعات الرقمية يتوقف على معالجة مشكلة التجزؤ التنظيمي وإرساء إطار متين قائم على البيانات المفتوحة يوحِّد معايير تبادل البيانات وتنسيقاتها وتصنيفاتها بين جميع الأطراف المعنية. وذُكر أن التناسب في القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالبيانات، والتوازن في أطر الحوكمة، والتعاون التنظيمي بين الولايات القضائية، عوامل أساسية تتيح تدفق البيانات عبر الحدود وفي الوقت نفسه التخفيف من المخاطر.

بناء قابلية التشغيل التبادلي الإقليمية

39- شُدد على ضرورة أن تُبنى قابلية التشغيل التبادلي بشكل تدريجي. وذُكر أن تعزيز الثقة وخصوصية البيانات وأمنها أمر بالغ الأهمية، حيث إن المخاوف من الجرائم المالية والاحتيال وسرقة الهوية الرقمية غالبا ما تثني الأطراف المعنية عن تبادل المعلومات. وقُدمت مبادرات إقليمية، مثل مبادرات الدفع عبر الحدود التابعة لرابطة آسيان (مثل الربط بين سنغافورة وتايلند وماليزيا)، بوصفها نماذج ناجحة للتقدم المحرز (انظر الفقرة 18 أعلاه).

40- وبالمثل، لوحظ إحراز تقدم في عموم القارة الأفريقية في تطوير أطر عمل الهوية الرقمية لدعم المدفوعات والتجارة عبر الحدود، بالاسترشاد بمبادرات إقليمية مثل بروتوكول التجارة الرقمية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية، وإطار الاتحاد الأفريقي لقابلية التشغيل التبادلي في مجال الهوية الرقمية[11]، وإطار تحالف الثقة لأفريقيا الذكية[12]. وركزت هذه الجهود في المقام الأول على التنسيق على مستوى السياسات لمعالجة كثرة النظم الوطنية لإدارة الهوية وتعزيز قابلية التشغيل التبادلي والاعتراف المتبادل بين الولايات القضائية. ورُكز على النهج العملية لتبادل البيانات عبر الحدود، بما في ذلك نماذج تبادل البيانات المحدودة وآليات التحقق الثنائية، استجابةً للمخاوف المتعلقة بسيادة البيانات. ورغم أن جهود التنفيذ المبكرة تواجه تحديات بسبب محدودية الإقبال على حالات الاستخدام الأولية، فقد ذُكرت المدفوعات الرقمية باعتبارها مجالا تطبيقيا حاسما وعمليا، ولا سيما بالنظر إلى الدور الذي تؤديه الهوية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للفئات السكانية المحرومة التي تفتقر إلى الوثائق الرسمية.

41- ولوحظ كذلك أن المبادرات الإقليمية المستجدة تعمل بشكل متزايد على ربط نظم إدارة الهوية الرقمية بحالات استخدام الدفع، بما في ذلك التحويلات المالية، وتيسير التجارة عبر الحدود، والتحقق عند الحدود والموانئ، مدعومة بأطر ثقة قابلة للتشغيل التبادلي ونهج البنية التحتية العامة الرقمية. وذُكرت أمثلة على مبادرات الدفع القائمة على الممرات وترتيبات الاعتراف المتبادل في المناطق الفرعية، مما يسلط الضوء على أهمية النماذج القابلة للتعميم والتكرار. ولا يزال شمول الجميع اعتبارا رئيسيا، ولا سيما لضمان توفير حلول الدفع المرتبطة بالهوية على مختلف مستويات البنية التحتية التكنولوجية، بما في ذلك البيئات ذات التكنولوجيا المحدودة، من خلال نُهج مثل النظم المتوافقة مع الأجهزة المحمولة والمحافظ الرقمية التي يمكن تطبيقها في السياقات المتصلة بالإنترنت وغير المتصلة بها على السواء.

42- وأشير إلى أن إحراز تقدم في المستقبل يتوقف على اعتماد بنى نظمية مفتوحة وقابلة للتكييف وإعادة الاستخدام، بدلا من الحلول المغلقة والجامدة التي تشمل كامل سلسلة التجارة، مما يعزز الابتكار وقابلية التشغيل التبادلي.

نهج الاتحاد الأوروبي

43- أُوضح أن إطار الاتحاد الأوروبي، ولا سيما من خلال التوجيهات المتعاقبة المتعلقة بخدمات الدفع واللوائح التنظيمية ذات الصلة المتعلقة بخدمات تحديد الهوية الإلكترونية وتوفير الثقة[13]، يوفر نظاما تفصيليا وتوجيهيا يحكم خدمات الدفع، بما في ذلك الوصول والإشراف والتوثيق والمسؤولية. وتتيح الخدمات المقدمة في الاتحاد الأوروبي، مثل النظام الآني والمؤتمت للتحويل السريع للتسويات الإجمالية عبر أوروبا

(11) انظر https://au.int/en/documents/20231211/au-interoperability-framework-digital-id.

(12) انظر https://smartafrica.org/wp-content/uploads/2020/12/BLUEPRINT-SMART-AFRICA-ALLIANCE-%E2%80%93-DIGITAL-IDENTITY-LayoutY.pdf.

(13) انظر https://finance.ec.europa.eu/consumer-finance-and-payments/payment-services/payment-services_en.

(TARGET)[14] ومنصة التسوية الفورية للمدفوعات (TIPS) التابعة لنظام TARGET[15]، إجراء تسويات آنية عبر الحدود، مما يجسد نموذجا لا يمكن فيه التمييز من الناحية العملية بين المدفوعات المحلية والمدفوعات عبر الحدود. واستمر هذا النموذج في التطور، مع إجراء إصلاحات مستمرة لتشريعات خدمات الدفع ومبادرات مثل اليورو الرقمي المقترح، إلى جانب اعتماد لائحة تنظيم أسواق الأصول المشفرة، مما يشير إلى تحول نحو استيعاب الأصول الرقمية وأدوات الدفع الجديدة.

44- وشُدد على أن نظم الدفع تعتمد على آليات موثوقة لإدارة الهوية، في حين أن نظم إدارة الهوية تحتاج إلى اعتراف قانوني لتكون موثوقة، لا سيما في السياقات العابرة للحدود. ورغم أن نموذج الاتحاد الأوروبي قد لا يكون قابلا للتكرار بشكل مباشر نظرا لارتباطه بالتكامل السياسي والقانوني، فإن المبادئ التي يقوم عليها، ولا سيما قابلية التشغيل التبادلي والتسويات الفورية والمواءمة التنظيمية، تتيح استبصارات قيّمة في مجال نظم المدفوعات عبر الحدود بشكل عام. وتفترض لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمدفوعات وجود نظم قوية لإدارة الهوية، في حين أن نصوص الأونسيترال، ولا سيما القانون النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، توفر الأساس القانوني للاعتراف بها واستخدامها عبر الحدود. ورغم الاختلافات في النهج المتبع، أي النهج التوجيهي على المستوى الإقليمي والمحايد على المستوى الدولي، فإن إطار الاتحاد الأوروبي وإطار الأونسيترال يتقاطعان في جوانب أساسية مثل التوثيق والأمن والمسؤولية. وقيل إن هذا النهج المتعدد المستويات يدعم الاتساق بين مختلف الولايات القضائية والتطورات التكنولوجية، وإن نصوص الأونسيترال تؤدي دورا حاسما في تسهيل قابلية التشغيل التبادلي وتعزيز الثقة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

طرق معالجة تجزؤ الهوية من خلال النظم اللامركزية

45- لوحظ أن الهوية المؤسسية (أي التمثيل الرقمي الموثق للكيان القانوني) لا تزال تشكل تحديا محوريا، وإن كان مجزَّأ، أمام التجارة العالمية والمدفوعات الرقمية، حيث تؤدي كثرة محددات الهوية، وعدم اتساق البيانات عبر الأنظمة، والأخطاء البشرية إلى أوجه عدم كفاءة ومخاطر في المعاملات عبر الحدود. ويؤدي تزايد المتطلبات التنظيمية والعولمة إلى تفاقم هذا التجزؤ، مما يؤكد الحاجة إلى أطر لتحديد الهوية قابلة للتشغيل التبادلي والتحقق يُعترف بها على نطاق واسع. وفي هذا السياق، قُدم النظام العالمي لمحددات هوية الكيانات القانونية[16] بوصفه شكلا من أشكال البنية التحتية العامة الرقمية التي توفر محددات هوية موحدة يسهل الوصول إليها عالميا وترتبط ببيانات مرجعية موثوقة، مما يتيح إمكانية تحديد موقع الكيان وإنشاء بياناته المرجعية والتحقق منه في مختلف النظم. وتشكل محددات هوية الكيانات القانونية، المدعومة بإطار للحوكمة وبنية بيانات مفتوحة، بوصفه طبقة للتشغيل التبادلي تربط بين النظم المحلية والعالمية لإدارة الهوية، ويمكن توسيع نطاقه من خلال بيانات الاعتماد الرقمية القابلة للتحقق لدعم عمليات التوثيق والتفويض في المعاملات الرقمية.

46- ولوحظ كذلك أن دمج محددات الهوية الموحدة، مثل محددات هوية الكيانات القانونية، في منظومات الدفع والتجارة يكتسب زخما متزايدا، ولا سيما من خلال التوافق مع المعايير العالمية والمبادرات التنظيمية. وأشير إلى التطورات في معايير رسائل الدفع والتوصيات الدولية التي تشجع على استخدام محددات الهوية المنظمة من أجل تعزيز الشفافية والحد من الاحتيال وتحسين المعالجة المؤتمتة بالكامل في المدفوعات عبر

(14) انظر https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/trans-european-automated-real-time-gross-settlement-express-transfer-system-target.html.

(15) انظر www.ecb.europa.eu/paym/target/tips/html/index.en.html.

(16) انظر www.gleif.org/en.

الحدود. وفي حين تشكل الأطر القانونية، بما فيها تلك التي تضعها المحافل الدولية، الأساس للتجارة الرقمية، فإن المعايير التقنية والبنى التحتية لإدارة الهوية ضرورية لتفعيل قابلية التشغيل التبادلي وتوفير الثقة. ورئي أن الجهود المقبلة ينبغي أن تركز على دمج مفاهيم الهوية الرقمية في الصكوك القانونية الحالية، وتشجيع استخدام المعايير العالمية، وتوضيح دور محددات الهوية عبر سلاسل الدفع، لجهات منها المُصدِرين والمستفيدين والوسطاء، مما يعزز الامتثال للقوانين ويقلل الأخطاء، ويدعم إجراء معاملات رقمية أكثر كفاءة وأمانا.

هاء- إمكانية تحديث قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية

47- نظرت حلقة النقاش فيما إذا كان من المستحسن والمجدي تحديث اتفاقية قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية من خلال توسيع نطاقه وتوضيح الالتزامات والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق الأطراف التي تجري مدفوعات عبر الحدود، أو أن من المستصوب وضع صك جديد.

48- وأُوضح أن القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية صُمم ليكون إطارا للقانون الخاص المتعلق بالمدفوعات عبر الحدود في التعاملات بين المؤسسات التجارية، في بيئة تتمحور حول المصارف وتتميز بالتنفيذ المتسلسل من خلال وسطاء يمكن تحديد هويتهم. وفي حين أن القانون النموذجي ينص على قواعد تكميلية واضحة تحكم أوامر الدفع وقبولها وتنفيذها وإتمامها ضمن سلسلة خطية من المؤسسات، فقد تطورت نظم الدفع المعاصرة بشكل كبير، حيث أصبح التنفيذ يتم الآن من خلال ترتيبات متعددة الأطراف وقائمة على المنصات وموزعة وظيفيا، تضم جهات فاعلة مصرفية وغير مصرفية على حد سواء. وتضم منظومات الدفع الحديثة منصات التكنولوجيا المالية وواجهات برمجة التطبيقات وأشكال الدفع المستجدة من خلال النقود المتوكنة والعملات المستقرة والعملات الرقمية للمصارف المركزية، الأمر الذي يؤدي إلى تحول من سلاسل الدفع القائمة على المؤسسات إلى سلاسل الدفع القائمة على الوظائف. وعموما، تنطوي هذه الأشكال الجديدة من الدفع، التي تصاحب استخدام أنواع جديدة من العملات، على نظم وآليات دفع خاصة بها (مثل المنصات والمحافظ الإلكترونية والسجلات الموزعة) تقع خارج نطاق القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ولا تتوافق تماما مع قواعده. ويؤدي هذا التطور إلى تباين هيكلي بين الافتراضات التي يقوم عليها القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والممارسات الحالية، ولا سيما في مجالات مثل توقيت نهائية الدفع، وإسناد المسؤولية، والمساءلة عن حالات الفشل أو سوء التوجيه في المعاملات المعقدة والمتعددة المستويات. وقيل إن هذا التباين يخلق حالة من عدم اليقين القانوني في المعاملات عبر الحدود، فتوزيع المخاطر يخضع بشكل متزايد لترتيبات تعاقدية مجزأة بدلا من قواعد تكميلية موحدة، مما يؤدي إلى عدم الاتساق وارتفاع التكاليف، لا سيما بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

49- وأُوضح كذلك أن هذا التحول ينطوي على ضرورة إعادة النظر في المفاهيم القانونية الأساسية، والانتقال من المفاهيم القائمة على الحسابات إلى النظم القائمة على الحيازة. ويمكن أن تُعتبر "السيطرة" على الأصل الرقمي، وهو مفهوم يمكن توضيحه خلال أعمال تحديث القانون النموذجي للمعاملات المضمونة (انظر الوثيقة A/CN.9/1260) استنادا إلى تفسير هذا المفهوم في نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، ولا سيما القانون النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، بمثابة النظير القانوني لحيازة ورقة نقدية مادية، حيث يشكل نقل السيطرة الآلية الفعلية للدفع. وقد أدت الابتكارات في مجال المدفوعات الرقمية، ولا سيما تلك التي تستند إلى "العملات الرقمية"، إلى ظهور نموذج يشبه إلى حد كبير النقد أو الأوراق النقدية، حيث تُحوَّل القيمة مباشرة من الدافع إلى المستفيد، وإن كان ذلك عبر منصات رقمية. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون هذه الأدوات بمثابة "أوراق نقدية إلكترونية"، تتميز بإمكانية التحويل المباشر، والاستقلال عن الحسابات الأساسية، وإمكانية التسوية النهائية من خلال السيطرة على الأصل بدلا من اللجوء إلى عمليات بين المصارف.

50- وأشير إلى أن القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية لا يجسد بشكل كامل تعقيدات وأهداف منظومات الدفع الحديثة. وينبغي أن تتوخى الأعمال إنشاء سلاسل مدفوعات رقمية قائمة على الشبكات، وأن تشمل توسيع نطاق القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ليتجاوز التحويلات الدائنة التقليدية، وتقديم توصيف قانوني لأدوات الدفع الرقمية، وتحديث المفاهيم القانونية الأساسية لتلائم المدفوعات الآنية والوسطاء المتعددين (مثل مقدمي خدمات الدفع، والمصارف المتلقية والمصدرة، وشبكات الدفع، والجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية)، ومعالجة المشاكل المتكررة مثل الفشل والتوجيه الخاطئ، وتوزيع المخاطر وإسناد المسؤولية، ونهائية الدفع وإبراء الذمة من الالتزامات، والشفافية وحماية المستخدمين، وقابلية التشغيل التبادلي بين النظم والولايات القضائية، وقواعد تنازع القوانين، وإدماج أطر قوية لإدارة الهوية وتوفير الثقة. كما أُكد على ضرورة تحديث البنية التحتية الحالية بطريقة محايدة تكنولوجيا بغية مواءمة الأطر القانونية مع نظم الدفع المتغيرة ودعم مواصلة رقمنة التجارة عبر الحدود، والاعتراف بالدور المتميز الذي تضطلع به الأونسيترال في هذا الصدد. وأُكد كذلك أن هذا المسعى ينبغي أن يحرص على تجنب المجالات التي تقع خارج نطاق ولاية الأونسيترال، ولا سيما حماية المستهلك أو معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واو- مناقشة مائدة مستديرة ونتائج الندوة

51- أتاحت جلسة المائدة المستديرة التلخيصية فرصة لتلخيص ومناقشة المسائل المتعلقة بالقانون الخاص التي استُبينت، ولا سيما في السياقات العابرة للحدود. وتضمنت هذه المسائل عدم اليقين فيما يتعلق بنهائية الدفع، وإبراء ذمة من الالتزامات، والاعتراف بالمدفوعات العابرة للحدود، وإسناد المسؤولية في حالات فشل المعاملات أو تعطل النظم المؤتمتة، وإبرام العقود والموافقة والإنفاذ فيما يتعلق بالعقود الذكية والمعاملات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. ولاحظ المشاركون أن العديد من المسائل مترابطة وتنبع من زيادة رقمنة نظم الدفع، وزيادة استخدام الترتيبات القائمة على المنصات والترتيبات المؤتمتة، وفي بعض الحالات، استخدام أنواع جديدة من الأصول الرقمية. ورغم أن الندوة لم تركز على العملات الرقمية بحد ذاتها، فقد سُلم بأن التطورات في مجال العملات الرقمية قد تؤثر بشكل مباشر على نظم الدفع وأنها تثير مسائل قانونية تندرج ضمن ولاية الأونسيترال.

52- وفيما يلي ملخص للنتائج الرئيسية للندوة، على نحو ما نوقشت خلال جلسة المائدة المستديرة.

1- التحديات القانونية

نهائية الدفع

53- استُبينت مسائل رئيسية منها تلك المتعلقة بالظروف التي يُعتبر فيها الدفع "نهائيا" من الناحية القانونية وغير قابل للإلغاء في سياق معاملات الدفع الرقمية عبر الحدود. وزاد من أهمية هذه المسألة تزايد استخدام نظم الدفع الجديدة، وفي بعض الحالات، تداول أنواع جديدة من العملات أو الأصول في تلك النظم. ولم تكن التباينات موجودة بين الولايات القضائية فحسب، بل شملت أيضا طرائق الدفع، حيث تعتبر النظم القانونية وترتيبات الدفع المختلفة أن المدفوعات تصبح نهائية في مراحل مختلفة من المعاملة. وتتسبب هذه التباينات في مخاطر قانونية وفي حالة من عدم اليقين بشأن توقيت إبراء الذمة من التزامات السداد (انظر الفقرات 57-59).

54- وشُدد على أن أوجه عدم اليقين المحيطة بنهائية الدفع تؤثر على كل من المدفوعات الإلكترونية التقليدية والترتيبات الأحدث القائمة على المنصات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُظهر بعض المنصات أو نظم المحافظ الإلكترونية أن الأموال قد قُيدت في حساب المستفيد قبل اكتمال التسوية من الناحية القانونية، مما يؤدي إلى تباين بين التوافر الظاهري للأموال ونهائية معاملة الدفع من الناحية القانونية. وقد تؤدي النظم القائمة على المنصات أو

الحسابات إلى إبهام فيما يتعلق بملكية الأموال أو السيطرة عليها، مما يترك المستفيدين في حيرة بشأن ما إذا كانت القيمة المحولة ملكا لهم بشكل غير قابل للإلغاء أو لا. وفي البيئات القائمة على سلاسل الكتل، قد ينشأ خطر معاكس، حيث تصبح المدفوعات غير قابلة للإلغاء من الناحية القانونية أو التقنية بمجرد تسجيلها في السجل الموزع، حتى في حالة حدوث خطأ أو احتيال، لكن دون وجود آليات فعالة للتعويض.

55- وفي سلاسل المدفوعات عبر الحدود، قد تؤدي الاختلافات في توقيت تسوية الدفعات ونهائيتها إلى احتمال حدوث إعسار، على سبيل المثال عندما يصبح أحد الأطراف معسرا بعد بدء عملية الدفع ولكن قبل أن يُعتبر الدفع نهائيا بموجب القانون المنطبق. وقيل إن هذه المخاطر تشتد بشكل خاص بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي تعتمد في كثير من الأحيان على الوصول إلى الأموال في الوقت المناسب، وقد تكون قدرتها محدودة على تحمل التأخيرات أو عمليات الإلغاء.

56- وأشير إلى النهج المتبعة في نصوص الأونسيترال، بما في ذلك القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية، الذي يتضمن قاعدة بشأن نهائية الدفع، حيث يُربط إتمام التحويل الدائن بقبول مصرف المستفيد لأمر الدفع (انظر القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية، المادة 19)، وكذلك إلى نصوص أحدث عهدا تتعلق بالتجارة الإلكترونية. وأشير إلى أن السيطرة على السجل أو الأصل الإلكتروني، في البيئات الرقمية، يمكن أن تشكل، كما يتجلى – على سبيل المثال، في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل والنهج المماثلة في القوانين الداخلية (مثل القانون التجاري الموحد، انظر الفقرة 32) – أساسا وظيفيا ومحايدا تكنولوجيا من أجل تحديد نهائية الدفع، وفي الوقت نفسه الحفاظ على قابلية للتكيف مع مختلف هياكل النظم والتطورات المستقبلية.

إبراء الذمة من الالتزامات المالية

57- في سياق وثيق الصلة بمسائل النهائية، استُبين وجود عدم يقين قانوني بشأن ما إذا كان إبراء الذمة من الالتزام بالدفع قد تم، ومتى يُعتبر أنه تم، في المعاملات عبر الحدود التي تنطوي على نظم دفع جديدة أو أصول رقمية. ويمثل الاستخدام المتزايد للعملات المستقرة والودائع المتكونة وغيرها من أشكال التمثيل الرقمي للقيمة تحديا للفوارق التقليدية بين النقود وأدوات الدفع والممتلكات، وغالبا ما تتباين التصنيفات القانونية الداخلية في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، قد ينشأ عدم يقين حول ما إذا كان تحويل معين للقيمة الرقمية يشكل إبراء ذمة صحيحا من التزام تعاقدي بالدفع.

58- ويتجلى هذا الغموض في المناقشات التي دارت حول استخدام الأصول المشفرة وسيلةً للدفع في إطار قوانين البيع الحالية، بما في ذلك اتفاقية البيع. ولم يكن واضحا ما إذا كان السداد يجب أن يتم حصرا بعملة صادرة عن دولة، أو أنه ممكن أيضا من خلال أصول أخرى (مثلا، ما إذا كان السداد بعملة مستقرة يبرئ الذمة من الالتزام بالسداد)، مما قد يؤدي إلى نشوء التزامات تبعية ويقوض القدرة على التنبؤ عبر الحدود. وأُكد أن حالة عدم اليقين بشأن الإبراء قد تستمر حتى في الحالات التي يكون فيها الدفع نهائيا من الناحية التقنية، ومن ذلك مثلا إرسال المبلغ إلى المستفيد الخطأ.

59- ورئي أن التصدي لهذه التحديات ممكن من خلال وضع مبادئ أو معايير محايدة تكنولوجيا توضح متى يتحقق إبراء الذمة من الالتزامات بالدفع، بغض النظر عن التكنولوجيا أو العملة الرقمية أو الأصل أو النظام المستخدم. ويمكن أن يستند هذا النهج إلى أعمال الأونسيترال في مجال التجارة الإلكترونية

والمدفوعات[17]، إلى جانب استخدام تكنولوجيا السجلات الموزعة في التجارة[18]، كما يمكنه أن يعزز اليقين القانوني والقدرة على التنبؤ، وأن يراعي في الوقت نفسه الابتكار المستمر في نظم الدفع والأصول.

حقوق والتزامات الأطراف وتوزيع المخاطر والمسؤولية والتعويض

60- تعيد المدفوعات الرقمية توزيع المخاطر بطرق لا تتناولها أطر القانون الخاص الحالية بشكل كامل. وكثيرا ما يكون هناك عدم وضوح بشأن من هو الطرف المسؤول عن المخاطر والتبعات المترتبة على تأخر المدفوعات أو فشل التسويات أو التنفيذ الخاطئ أو الاحتيال، في سياقات منها نظم الدفع السريع والفوري التي يتقلص فيها وقت التحقق.

61- وقيل إن النتائج المتعلقة بالمسؤولية تختلف باختلاف الولايات القضائية والنظم، وقد تعتمد في الممارسة العملية على المشارك الذي يُعتبر "المسيطر" في عملية الدفع. ومع ذلك، يظل مفهوم "السيطرة" بحد ذاته غير واضح بشكل كاف. وفي كل من النظم المركزية واللامركزية، قد يفتقر المستخدمون إلى سبل انتصاف فعالة في حالة فشل المعاملات، وقد لا يوفر توزيع المخاطر في العقود الحماية الكافية أو القدرة على التنبؤ في السياقات العابرة للحدود.

62- واستُبينت تحديات محددة فيما يتعلق بالمدفوعات القائمة على سلاسل الكتل، فطبيعتها اللامركزية تجعل من الصعب إسناد المسؤولية في حالات الخطأ أو الاحتيال. كما قيل إن تزايد استخدام العقود الذكية والمعاملات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي يثير مسائل جديدة تتعلق بالملكية والموافقة والمسؤولية، لا سيما عندما تُنفَّذ المعاملات تلقائيا عبر الحدود دون تدخل بشري. وشُدد مجددا على أن الافتقار إلى سبل الانتصاف يمثل مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالمدفوعات القائمة على سلاسل الكتل.

63- وتشير هذه التحديات إلى ضرورة تضمين القانون الخاص قواعد واضحة وشاملة تتناول حقوق والتزامات الأطراف، وتوزيع المخاطر وإسناد المسؤولية، وإمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف، بحيث تكون ملائمة لمختلف نظم الدفع، بما في ذلك بيئات الدفع المؤتمتة والفورية وتلك التي تشمل عدة وسطاء. وقيل إن هذه القواعد يمكن أن تكمل نصوص الأونسيترال وأعمالها الجارية في المجالات ذات الصلة.

المسائل المتعلقة بقابلية التشغيل التبادلي والتجزؤ

64- شُدد على أهمية قابلية التشغيل التبادلي والهوية الرقمية في السماح بإجراء مدفوعات رقمية عبر الحدود بشكل آمن وكفؤ. وذُكر أن الولايات القضائية المختلفة تتعامل بطرق مختلفة مع المسائل المرتبطة بالشكل الإلكتروني للمعاملات، مثل التوثيق ومستويات الضمان والأمن وموثوقية الخدمة، وأن ذلك يسفر عن عقبات تعوق تنفيذ العمليات عبر الحدود بسلاسة. ويفاقم هذه التحدياتِ التجزؤُ في الأطر القانونية والتنظيمية المنطبقة، بما فيها تلك التي تحكم المدفوعات والهوية والبيانات.

65- ولوحظ أنه يمكن تعزيز الوضوح والاعتراف المتبادل فيما يتعلق بالهوية الرقمية في سياق المدفوعات، بالاعتماد على نصوص الأونسيترال، بما في ذلك قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة

(17) انظر قانون الأونسيترال النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية، حاشية المادة 19، التي تتضمن قاعدة مقترحة، للدول التي قد ترغب في اعتمادها، بشأن إبراء ذمة المُصدر من التزامه تجاه المستفيد بالدفع.

(18) انظر: دليل بشأن المسائل القانونية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا السجلات الموزعة في التجارة، الفقرات 82-107، https://uncitral.un.org/sites/default/files/media-documents/EN/Texts/UNCITRAL/2516855e-ebook-accessible.pdf.

الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، والحفاظ على نهج محايد تكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، قد تتوقف ضرورة معالجة مسائل قابلية التشغيل التبادلي على طبيعة نظام الدفع المعني.

66- وقيل أيضا إن قابلية التشغيل التبادلي الفعالة تعتمد على موثوقية تبادل البيانات عبر الحدود، إلا أن عدم اليقين القانوني لا يزال قائما فيما يتعلق بمتطلبات توطين البيانات، وقواعد حماية البيانات، والوصول القانوني إلى البيانات لأغراض الامتثال والأمن. واعتُبر التجزؤ في هذه المجالات عقبة نظمية أمام قابلية التشغيل التبادلي، بما في ذلك في ما يتعلق بالكشف عن الاحتيال، وعمليات التدقيق المتعلقة بالجزاءات، واستخدام أدوات الامتثال التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. ومما يزيد من تفاقم هذه الصعوبات تباينُ أنظمة الترخيص، ومتطلبات "اعرف عميلك"، ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأطر حماية المستهلك، ويؤثر ذلك بشكل غير متناسب على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومنشآت الأعمال في البلدان النامية. ومن شأن تحسين قابلية التشغيل التبادلي والاتساق التنظيمي، مع الحفاظ على الاستقلالية التنظيمية المحلية، وحرية الأطراف متى انطبق ذلك، أن يعزز بشكل كبير قابلية التشغيل التبادلي ويقلل من تكاليف المعاملات. ويمكن أن يكون ذلك مفيدا بشكل خاص للمنشآت الصغرى الصغيرة والمتوسطة التي تنخرط في التجارة الدولية، حيث إن التجزؤ في هذه المجالات يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وإعاقة النمو.

67- وشُدد على أهمية النظر بعناية في أوجه التداخل مع المجالات والمسائل التي تقع عموما خارج نطاق ولاية الأونسيترال (مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنظمة الترخيص، وحماية المستهلك). ولوحظ كذلك أنه رغم وجود تداخلات مع مسائل تنظيمية تقع خارج هذا النطاق، فإن الأونسيترال تتمتع بخبرة في التعامل مع المسائل القانونية المعقدة التي تتقاطع مع المسائل التنظيمية، مثل العمل المتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، إلى جانب العمل الجاري لوضع قواعد تكميلية لعقود توفير البيانات.

2- التعاون والتنسيق

68- في ضوء التقييم الذي أجرته الندوة للصكوك والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة (مثل بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية، وخريطة طريق مجموعة العشرين، والاتفاق الإطاري للاقتصاد الرقمي التابع لرابطة آسيان) والجهود التي تبذلها منظمات أخرى (مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ورابطة آسيان، ومصرف التسويات الدولية، ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص)، شُدد على أهمية التعاون والتنسيق مع مختلف المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص، بشأن أي عمل يهدف إلى وضع قواعد أو معايير منسقة للمدفوعات الرقمية.

69- وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، لوحظ أن أي أعمال تضطلع بها الأونسيترال ينبغي أن تأخذ في الاعتبار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الإلكترونية وأن تتوافق مع الأحكام ذات الصلة في ذلك الاتفاق، ومن ذلك مثلا المادة 10 (المدفوعات الإلكترونية)[19]. ولوحظ كذلك أن أي نص قد تضعه الأونسيترال بشأن

(19) WTO, Incorporation of the Agreement on Electronic Commerce into Annex 4 of the WTO Agreement, WT/GC/W/963/Rev.1 (3 Dec. 2025)، https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/GC/W963R1.pdf&Open=True؛ انظر أيضا: WTO, Information on the Agreement on Electronic Commerce, para. 4.11، https://yamaraja.work/english/tratop_e/ecom_e/information_on_agreement_ecom.pdf.

المدفوعات الرقمية يمكن أن يوفر البنية التحتية القانونية اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام أو دعمها بأي شكل آخر، إلى جانب الأحكام المتعلقة بالمدفوعات الواردة في الاتفاقات الإقليمية والثنائية الأخرى المتعلقة بالتجارة الرقمية.

70- وفيما يتعلق بمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، لوحظ أن المدفوعات الرقمية عبر الحدود تثير مسائل تتعلق بالولاية القضائية والقانون المنطبق واعتبارات أخرى في مجال القانون الدولي الخاص، وأنه ينبغي تنسيق أي أعمال تضطلع الأونسيترال بشكل وثيق مع المؤتمر. وقد يكون هناك منفعة متبادلة في التنسيق، ففريق الخبراء التابع لمؤتمر لاهاي يعكف على وضع إرشادات تفسيرية بشأن مسائل القانون الدولي الخاص الناشئة عن استخدام وتحويل العملات الرقمية للمصارف المركزية عبر الحدود، كما أنه ينظر في مسائل أوسع نطاقا تتعلق بنظم الدفع الرقمية عبر الحدود وأشكال أخرى من القيمة الرقمية المستخدمة في المدفوعات، في حين يمكن أن تركز أعمال الأونسيترال في مجال نظم الدفع الرقمية ومعاملات الدفع، بحيث لا يقتصر الأمر على توافق أعمال المنظمتين فحسب، بل قد يدعم أحدهما الآخر.

3- ملاحظات أولية بشأن الخطوات التالية

71- قدم المشاركون في الندوة آراء أولية بشأن الخطوات المحتملة المقبلة. وقد رئي على نطاق واسع أنه هناك حاجة، ولا سيما في السياق العابر للحدود، إلى قواعد أو مبادئ أو معايير واضحة بشأن نهائية الدفع، وإبراء الذمة من الالتزامات بالدفع، والتزامات الأطراف، إلى جانب توزيع المخاطر وإسناد المسؤولية، في حالات منها فشل عملية الدفع أو حصول أخطاء فيها أو تأخرها، والتعويض. وقيل كذلك إن من الممكن وضع مبادئ أو معايير محايدة تكنولوجيا تنطبق على المدفوعات ونظم الدفع القائمة والابتكارية أيضا. وبهذه الطريقة، يمكن وضع المدفوعات ونظم الدفع القائمة والجديدة على نفس المسار، بطريقة محايدة تكنولوجيا ومتحوطة للتطورات المستقبلية ومتناسبة. وقيل أيضا إن أي أعمال يجب أن تراعي حرية الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق باختيار الإطار القانوني الذي ينطبق على ترتيباتها التعاقدية.

72- وتشمل الفوائد المحتملة لأعمال الأونسيترال تعزيز اليقين القانوني، ولا سيما في المعاملات عبر الحدود، وخفض تكاليف المعاملات وتسريع وتيرة إتمامها، بالإضافة إلى تعزيز ودعم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالدفع في اتفاقات التجارة الحرة والاقتصاد الرقمي، إلى جانب إمكانية تحرير السيولة لتستخدمها منشآت الأعمال في الاستثمار والتجارة. ومن ثم، يمكن أن تدعم هذه الأعمال الابتكار والنمو الاقتصادي، والبلدان النامية التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمار والتجارة، والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى الوصول إلى الأموال في الوقت المناسب وإلى الشمول المالي.

ثالثا- تطورات إضافية

73- لعل اللجنة تود أن تلاحظ التطورات الثلاثة التالية، التي حدثت بعد الندوة.

74- أولا، خلال الندوة المعنونة "مواءمة القانون في عصر التجارة والتمويل الرقميين – الأصول والمنصات الرقمية" (10-13 شباط/فبراير 2026، نيويورك)، وردت مدخلات من الخبراء لها صلة بالأعمال الاستكشافية المتعلقة بالمدفوعات الرقمية (انظر الوثيقة A/CN.9/1259، ملخص حلقة النقاش 9 بشأن الأسواق الإلكترونية). فعلى سبيل المثال، تحدث ممثل أحد الأسواق الإلكترونية الكبرى بالتفصيل عن دور المنصات الرقمية في خلق أسواق جديدة، ولا سيما بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وعن التحديات التي يواجهها البائعون عند الانخراط في التجارة عبر الحدود. واعتُبرت المدفوعات عبر الحدود عقبة مستمرة، وشُدد على الحاجة إلى حلول قانونية حديثة ومتسقة تتناول المدفوعات الرقمية. كما لوحظ أن القانون التجاري الدولي بحاجة إلى مواكبة استخدام نظم الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المعاملات واستخدام الأصول الرقمية في تسوية

المدفوعات. ولا ينبغي النظر إلى تنظيم القانون العام ومواءمة القانون الخاص على أن أحدهما بديل للآخر، بل على أنهما متكاملان؛ فالأول يوفر الإشراف، فيما يوفر الثاني الاتساق واليقين. وفي سياق هذا العرض، أُبدِيت الآراء التالية، التي تتماشى إلى حد كبير مع النتائج المتعلقة بالمدفوعات الرقمية التي توصلت إليها الندوة، ولا سيما ما يتعلق بإمكانية اضطلاع الأونسيترال بدور على صعيد التنسيق وحشد الجهود في بعض المجالات التي تتقاطع فيها التجارة الرقمية والقانون الخاص والمدفوعات، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي:

- *التسليم بأن المدفوعات جزء لا يتجزأ من الأداء التجاري*: كيف يمكن تجسيد التسويات وتوافر الأموال وأدوار الوسطاء بشكل أوضح في القوانين النموذجية أو المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنصات الرقمية والبيع الدولي؛
- *مواءمة مفاهيم القانون الخاص عبر الحدود*: بما في ذلك توضيح التصنيف القانوني للمدفوعات التي تيسرها المنصات، وتوزيع المخاطر بين المشترين والبائعين والمنصات ومقدمي خدمات الدفع، ومعاملة الأموال قيد التحويل؛
- *قابلية التشغيل التبادلي ومبادئ الحياد*: النظر في إمكانية أن تدعم المبادئ المشتركة قابلية التشغيل التبادلي فيما بين أدوات ونظم الدفع المستخدمة في التجارة عبر الحدود، دون فرض تكنولوجيات أو نماذج أعمال محددة؛
- *دعم مشاركة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التجارة الرقمية*: دراسة إسهام اليقين القانوني فيما يتعلق بالمدفوعات وتوقيت التسويات وتسوية المنازعات في تقليل العوائق التي تواجه الشركات الأصغر التي تعمل في التجارة الدولية.

75- ثانيا، شاركت الأمانة، بدعوة من مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص وتماشيا مع الحاجة إلى التنسيق المذكورة أعلاه (انظر الفقرة 70)، في 30 آذار/مارس 2026 في الاجتماع الخامس لفريق الخبراء التابع لمؤتمر لاهاي بشأن العملات الرقمية للمصارف المركزية لعرض الأعمال الاستكشافية المتعلقة بالمدفوعات الرقمية. وكان الهدف من العرض الإيضاحي التوعية بهذا النوع من العمل ودعم التنسيق والتعاون بين الأونسيترال ومؤتمر لاهاي في هذا الصدد.

76- ثالثا، شاركت الأمانة في 2 نيسان/أبريل 2026 في تنظيم حلقة نقاش عبر الإنترنت بعنوان "المدفوعات الرقمية لتحقيق التجارة اللاورقية"، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومعهد البحوث الاقتصادية التابع لرابطة آسيان. وتضمنت حلقة النقاش عرضا إيضاحيا قدمته الأمانة حول الأعمال الاستكشافية المتعلقة بالمدفوعات الرقمية ونتائج الندوة، بالإضافة إلى استبصارات حول المدفوعات الرقمية في الصين ومنطقة التجارة الحرة التجريبية في بكين، ووجهة نظر جزر المحيط الهادئ بشأن العملات الرقمية والنقود الإلكترونية والخدمات المالية بواسطة الأجهزة المحمولة، ووجهة نظر إقليمية حول المدفوعات الرقمية في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك مقارنة بين أحكام المدفوعات الرقمية المختلفة الواردة في الاتفاقات التجارية.

رابعا- مسار العمل في المستقبل

77- لعل اللجنة تود أن تطلب من الأمانة الاضطلاع بالمزيد من الأعمال التحضيرية لكي تضع، بالتشاور مع خبراء وبالتنسيق مع المنظمات المعنية، بسبل منها اجتماعات أفرقة الخبراء أو ندوة، قواعد أو مبادئ أو معايير محايدة تكنولوجيا بغية معالجة التحديات القانونية المستبانة في الفصلين الثاني والثالث. ورهنا لما تراه

اللجنة، يمكن أن تنظر الأعمال التحضـــيرية في جدوى معالجة تلك التحديات من خلال إجراء تنقيح جوهري للقانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية أو وضع صك جديد.

78- وبغية تجنب وضـع جدول أعمال واسـع بشـكل مفرط، سـيظل من الضـروري تحديد نطاق العمل، فيما يتعلق بمجالات منها العملات الرقمية والمجالات أو المسائل التي تقع خارج نطاق ولاية الأونسيترال. ويمكن أن تركز الأعمال التحضـيرية على نظم ومعاملات الدفع الرقمية، ولا سـيما '1' نهائية الدفع؛ '2' إبراء الذمة من الالتزامات المالية؛ '3' حقوق والتزامات الأطراف وتوزيع المخاطر والمســؤولية والتعويض؛ '4' مســائل قابلية التشـــغيل التبادلي والتجزؤ، من حيث علاقتها بجوانب القانون التجاري الخاص (مثل الاســـتفادة من القانون النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود، والأعمال المتعلقة بعقود توفير البيانات)، دون أن تشمل المسائل التنظيمية التي تقع عموما خارج نطاق ولاية الأونسيترال (مثل الإشراف المصـرفي، ومكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب، والترخيص، وحماية المسـتهلك)، مع مراعاة التقاطعات مع تلك المسائل بعناية عند الضرورة.

79- ويمكن تقديم تقرير عن الأعمال التحضـــيرية إلى اللجنة لتنظر فيه، بغية أن يضـــطلع فريق عمل بأعمال بشـــأن المدفوعات الرقمية في مرحلة لاحقة. وبدلا من ذلك، لعل اللجنة تود أن تنظر في الإذن للأمانة باستخدام موارد المؤتمرات المخصصة لأحد الأفرقة العاملة من أجل عقد جلسة مشتركة بين الأونسيترال ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لتنسـيق وتيسـير مواءمة مسـارات العمل المعنية (انظر الفقرة 70)؛ و/أو تكليف فريق عامل بالاضطلاع بأعمال بشأن المدفوعات الرقمية، تبدأ في أقرب تقدير في ربيع عام 2027.